

توافق إماراتي فرنسي على دعم استقرار المنطقة

أبو ظبي - أكد الجانبان الإماراتي والفرنسي موقفهما الداعم لجهود تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، وذلك في اتصال هاتفي بين الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي، والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. وقالت وكالة الأنباء الإماراتية "وام" إن الجانبين استعرضا خلال المحادثة الهاتفية "علاقات الصداقة القوية التي تجمع دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية فرنسا وسبل تنميتها وتطويرها بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين والشعبين الصديقين". وأضافت الوكالة أن ولي عهد أبوظبي والرئيس الفرنسي تناولا "مجلس القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، وآخر التطورات والمستجدات، وأكد أهمية التنسيق والتشاور وتكثيف الجهود الدولية لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة".

ومن جهتها أوضحت الرئاسة الفرنسية، الخميس، أن الشيخ محمد بن زايد والرئيس ماكرون تحدثا حول

قلق أوروبي على مسار السلام في اليمن

بروكسل - دعا الاتحاد الأوروبي، الخميس، أطراف الصراع في اليمن إلى "ممارسة أقصى درجات ضبط النفس"، مشيراً إلى أنه "يتعين على كل الأطراف تجنب التصعيد والتسبب في المزيد من المعاناة للسكان". وجاء موقف الاتحاد الذي كثيرا ما عبر عن مساندته للحل السلمي في اليمن ودعمه للجهود المبذولة في سبيل ذلك، في ظل موجة التصعيد السائدة بالبلاد والتي عصفت بأمال السلام التي أحيته خطوات اتخذتها جهات معنية بالمف اليمنى ودعمتها تحركات المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث. وقالت ماجا كوسيانستيتش، المتحدثة باسم السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي إن "الاتحاد سوف يواصل دعمه للمبعوث الأممي الخاص، وإنه يتوقع من كل الأطراف احترام التزاماتها من أجل إنجاز اتفاق سياسي شامل".

وتعتبر إعادة التوثر إلى عدن منعظاً جديداً في الملف اليمني الشائك كون المدينة باتت منذ استعادتها من الحوثيين بعيدة عن مناطق القتال وتشهد حالة من الاستقرار النسبي. كذلك شمل التصعيد محافظة الحديدة بغرب اليمن رغم أنها موضوع اتفاق وقع عليه الحوثيون في ديسمبر الماضي بالعاصمة السويدية ستوكهولم وينص ضمن بنوده على وقف لإطلاق النار بالمحافظة، لكن الحوثيين أعادوا قبل أيام إشعال المواجهات هناك. واكتسى التصعيد في الحديدة خطورة استثنائية على المسار السلمي حيث يطمح المبعوث الأممي إلى جعل بسط الهدوء هناك أرضية لجهود سلام أوسع تشمل مختلف مناطق البلاد. وأبدى غريفيث في الأونة الأخيرة تفاؤله بسلام وشيك في اليمن دافعا بفرضية إنهاء الحرب خلال السنة الجارية، وجاء ذلك في وقت يشهد فيه ملف الأزمة اليمنية تطورات سياسية وميدانية متسارعة تحل إشارات خروج وشيك من الحرب، وهي إشارات تواتر ذكرها في الخطاب السياسي للأطراف المعنية بالأزمة.



ماجا كوسيانستيتش
الاتحاد الأوروبي
سيواصل دعمه
للمبعوث الأممي لليمن

ونقل في وقت سابق عن مصدرين دبلوماسيين القول إن محادثات قد تبدأ بحلول الخريف القادم بشأن توسيع نطاق هدنة سارية تم التوصل إليها قبل نحو ثمانية أشهر برعاية الأمم المتحدة في مدينة الحديدة لتصبح وقفا عاما لإطلاق النار. وأضاف المصدران أن هذا قد يمهد السبيل لإجراء مفاوضات بشأن إطار سياسي لإنهاء الحرب بين الحوثيين المدعومين من قبل إيران والقوات اليمنية التي يدعمها التحالف العربي بقيادة السعودية. ويقول مناهضون للحوثيين إن هؤلاء يقومون بكل ما يستطيعونه لأجل التصعيد وإشاعة التوثر في اليمن، بما في ذلك تكثيف تحركاتهم بالأراضي السعودية عبر الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة، وذلك لإشغال خصوم إيران ولتخفيف الضغط عنها.



الحوثيون لا يملكون قرار الحرب والسلام



يبدو أن أيام العز باتت معدودة

نوري المالكي يلون بخندقه الطائفي استعدادا لمواجهة العقوبات الأميركية

زعيم حزب الدعوة يفتعل ضجة حول افتتاح دورة رياضية في كربلاء

هادي المهدي، وتسلط ولده وأصهاره على المال العام".
ويخشى رئيس الوزراء العراقي الأسبق الذي يتزعم كتلة تضم 25 نائبا في البرلمان العراقي، ظهور اسمه على لائحة العقوبات الأميركية، التي شملت مؤخرا أربع شخصيات عراقية لصلاتها المشبوهة بالنفوذ الإيراني في البلاد، وتورطها في انتهاكات لحقوق الإنسان، وضلوعها في قضايا فساد. ويجمع مراقبون على أن المالكي يمكن أن يبدأ بيلف واسع من القضايا، التي يعود معظمها إلى حقبته الثانية في رئاسة الحكومة بين 2010 و2014، لاسيما بعد رحيل القوات الأميركية من العراق عام 2011.



رشيد الخيون
«أثم» الحفل الغنائي
بكربلاء بسيط جدا
مقارنة بأثم المالكي

ويتهم المالكي باستخدام نفوذ الدولة لملاحقة خصومه السياسيين من الشيعة والسنة والكراد، كما يتهم بالمسؤولية عن اختفاء عوائد بيع نفع البلاد والمقدرة بمئات المليارات من الدولارات، خلال أعوام ولايته الثمانية. لكن الاتهام الأكبر الذي يطارد المالكي يتعلق بمسؤوليته المباشرة عن سقوط نحو ثلث أراضي العراق بأيدي عناصر تنظيم داعش صيف عام 2014، وما ارتبط بذلك من سبب للأقلية الإيزيدية في سنجار، وسفك دماء الشيعة التركمان في تلعفر وتهجير الملايين من سكان المناطق السنية، فضلا عن الخراب الذي أصاب البنى التحتية ومنازل السكان في ثلاث محافظات عراقية.

#قضية كربلاء.. عزم كمان
يستنفر أصوات الجهل

19ص

بغداد أيضا مقدسة ويوجد بها الإمامان الكاظميان، ولكنها مليئة بالملاهي والبارات".
وقال الموسوي في تصريح لشبكة روودا الإعلامية "إن إقامة حفل في افتتاح بطولة لكرة القدم لا يمكن أن يكون انتهاكا لقدسية هذه المدينة، لأنه لو تعاملنا مع الأمر بهذه الطريقة، فيجب الحفاظ أيضا على مدينة بغداد، ومنع افتتاح البارات والملاهي فيها".
وأضاف "هل تعلم هذه الأصوات التي تتحدث عن هذا الموضوع، بأن الوفود المشاركة في بطولة غرب آسيا قد زارت جميعا مرقد الإمام الحسين، فقدسية كربلاء محفوظة بأهلها وبوجود العتبات المقدسة، وعليهم أن يهتموا بإيجاد فرص العمل للشباب العاطل وتقديم الخدمات بدل التطرق إلى مثل هذه الأمور".
ولم تغب عن منتقدي موقف المالكي رغبته في توظيف العوامل الدينية والطائفية لأغراض سياسية، كما لم يغفل هؤلاء عن طليعة الظرف العسير الذي يمر به زعيم حزب الدعوة.

واعتبر الكاتب العراقي رشيد الخيون "أن مثل المالكي لا يفهم أن الصراع بين الدين الهابط والدينة جار، وأن منزلة المدينة هتكت من قبل الأحزاب الدينية قبل غيرها، بالاعتقالات وسوء الخدمات، فإثم الحفل الغنائي بكربلاء الذي أثار حمية المالكي بسيط جدا مقارنة بأثامه وأثم حزبه بحق العراق والعراقيين".
وقال الخيون المتخصص في شؤون الإسلام السياسي في تصريح لـ "العرب" إن "الظواهر العنصرية التي يفتعلها نوري المالكي ضد الحفل الذي أقيم بكربلاء، على أنه ينطلق من حرصه على قدسية المدينة، ثملا بقدمونها، ويعبر عن موقف حزبه حزب الدعوة الإسلامية، يمكن أن يكون ذلك صحيحا إذا كان المالكي غير متهم بفساد وقضايا منها قتل معسكر سبايك واحتلال تنظيم داعش للموصل وبقية المدن العراقية، وتورطه في اغتالات المتظاهرين، ومنهم

لا يبدو من الصدفة أن يبادر رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي في هذا التوقيت بالذات إلى افتتاح ضجة حول افتتاح دورة رياضية يوجد إجماع واسع على خلوها من أي مظاهر مخلة بالدين والأخلاق. فالرجل الذي خرج من رئاسة الحكومة وانقسم حزبه، مهتد بالمحاسبة على الكارث التي خلفتها فترة حكمه، ولا يجد أمامه من سبيل سوى محاولة الاحتماء بمتاريس الدين والطائفة.

بغداد - بدأ رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي يتمترس وراء العائل الطائفي والديني، وذلك في أصعب مرحلة يمر بها منذ الإطاحة به من المنصب التنفيذي الأول في الدولة العراقية سنة 2014 وتأكده من استحالة العودة إليه عن طريق انتخابات سنة 2018 التي عكست تراجع شعبيته وانقسام حزب الدعوة الإسلامية الذي يتولى قيادته، فضلا عن الضرر الكبير الذي لحق بسبعته بفعل النتائج الكارثية التي أسفرت عنها سنوات حكمه الثماني ونهم الفساد التي تلاحقه وتجله في مقدمة المرشحين للانضمام إلى قائمة المشمولين بعقوبات وزارة الخزانة الأميركية، إضافة إلى القضية الأخطر المتمثلة في مسؤوليته عن سقوط مدينة الموصل بيد تنظيم داعش وما ترتب على ذلك من كوارث ومحن للملايين من العراقيين.

واستغل المالكي تسلط الأضواء على انطلاق بطولة غرب آسيا لكرة القدم، لدغدغة العواطف الدينية عبر هجومه على حفل الافتتاح الذي انتظم في مدينة كربلاء ذات القدسية الخاصة لدى المسلمين الشيعة من زاوية كونه تضمّن فقرات تمثل "تجاوزا على حرمة المدينة وهتكا لقدسية مدينة الإمام الحسين"، بحسب بيان لزعيم حزب الدعوة. وأشار البيان موجعا استغراب واسعة لدى أوساط وشرائح متنوعة من العراقيين كون الحفل الذي تابعه الملايين على شاشات التلفزيون، لم يتضمّن أي مساس بالقيم الدينية والأعراف الأخلاقية، عدا عن فقرات للرقص والغناء

بغداد - قدّم تحالف النصر الذي يتزعمه رئيس الوزراء العراقي السابق حيدر العبادي، طلبا إلى القضاء لإيقاف صرف المستحقات المالية لإقليم كردستان الجاري، بسبب رفض الإقليم تسليم النقط للحكومة الاتحادية. وشهدت العلاقات بين حكومة الإقليم والحكومة العراقية المركزية تحسنا ملحوظا في عهد رئيس الوزراء الحالي عادل عبدالمهدي قياسا بما كان قائما في عهد سلفه العبادي الذي تصدّى بقوة لمحاولة الإقليم الانفصال عن العراق عن طريق استفتاء شعبي أجري سنة 2017. ويُنقذ عبدالمهدي من قبل أئتلاف العبادي من زاوية كونه متساهلا مع القيادة الكردية ويجاملها لأسباب سياسية على حساب الدولة وموازنتها. وقال فالح الزبيدي عضو تحالف النصر لوكالة الأناضول إن "التحالف قدم شكوى إلى القضاء الإداري، تطالب بإيقاف صرف الرواتب الشهرية الخاصة

بغداد - بدأ رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي يتمترس وراء العائل الطائفي والديني، وذلك في أصعب مرحلة يمر بها منذ الإطاحة به من المنصب التنفيذي الأول في الدولة العراقية سنة 2014 وتأكده من استحالة العودة إليه عن طريق انتخابات سنة 2018 التي عكست تراجع شعبيته وانقسام حزب الدعوة الإسلامية الذي يتولى قيادته، فضلا عن الضرر الكبير الذي لحق بسبعته بفعل النتائج الكارثية التي أسفرت عنها سنوات حكمه الثماني ونهم الفساد التي تلاحقه وتجله في مقدمة المرشحين للانضمام إلى قائمة المشمولين بعقوبات وزارة الخزانة الأميركية، إضافة إلى القضية الأخطر المتمثلة في مسؤوليته عن سقوط مدينة الموصل بيد تنظيم داعش وما ترتب على ذلك من كوارث ومحن للملايين من العراقيين.

نقط كردستان العراق مدار تجاذبات سياسية في بغداد

كردستان مقابل تسليم الإقليم 250 ألف برميل نفط يوميا لتتولى شركة سومو الوطنية الاتحادية عمليات التصدير. وتضمن الاتفاق النفطي الذي أبرم في ديسمبر 2014 أن يقوم إقليم كردستان العراق بتسليم ما لا يقل عن 250 ألف برميل نفط يوميا إلى الحكومة الاتحادية لغرض التصدير، وتصدير 300 ألف برميل يوميا من قبل الحكومة الاتحادية من حقول محافظة كركوك عبر خط أنبوب النفط في الإقليم.

بإقليم كردستان العراق والمنصوص عليها في قانون الموازنة إلى حين تسليم الإقليم النقط للحكومة الاتحادية".
واعتبر عضو تحالف النصر (42 مقعدا في البرلمان من أصل 329 مقعدا) أن صرف مستحقات الإقليم، يعد مخالفا لبنود الموازنة التي قضت بضرورة تسليم ما مقداره 250 ألف برميل نفط من الإقليم يوميا مقابل صرف الرواتب. ونصّت الموازنة لعام 2019 على أن تتولى الحكومة الاتحادية تأمين رواتب موظفي إقليم

بغداد - قدّم تحالف النصر الذي يتزعمه رئيس الوزراء العراقي السابق حيدر العبادي، طلبا إلى القضاء لإيقاف صرف المستحقات المالية لإقليم كردستان الجاري، بسبب رفض الإقليم تسليم النقط للحكومة الاتحادية. وشهدت العلاقات بين حكومة الإقليم والحكومة العراقية المركزية تحسنا ملحوظا في عهد رئيس الوزراء الحالي عادل عبدالمهدي قياسا بما كان قائما في عهد سلفه العبادي الذي تصدّى بقوة لمحاولة الإقليم الانفصال عن العراق عن طريق استفتاء شعبي أجري سنة 2017. ويُنقذ عبدالمهدي من قبل أئتلاف العبادي من زاوية كونه متساهلا مع القيادة الكردية ويجاملها لأسباب سياسية على حساب الدولة وموازنتها. وقال فالح الزبيدي عضو تحالف النصر لوكالة الأناضول إن "التحالف قدم شكوى إلى القضاء الإداري، تطالب بإيقاف صرف الرواتب الشهرية الخاصة

بغداد - قدّم تحالف النصر الذي يتزعمه رئيس الوزراء العراقي السابق حيدر العبادي، طلبا إلى القضاء لإيقاف صرف المستحقات المالية لإقليم كردستان الجاري، بسبب رفض الإقليم تسليم النقط للحكومة الاتحادية. وشهدت العلاقات بين حكومة الإقليم والحكومة العراقية المركزية تحسنا ملحوظا في عهد رئيس الوزراء الحالي عادل عبدالمهدي قياسا بما كان قائما في عهد سلفه العبادي الذي تصدّى بقوة لمحاولة الإقليم الانفصال عن العراق عن طريق استفتاء شعبي أجري سنة 2017. ويُنقذ عبدالمهدي من قبل أئتلاف العبادي من زاوية كونه متساهلا مع القيادة الكردية ويجاملها لأسباب سياسية على حساب الدولة وموازنتها. وقال فالح الزبيدي عضو تحالف النصر لوكالة الأناضول إن "التحالف قدم شكوى إلى القضاء الإداري، تطالب بإيقاف صرف الرواتب الشهرية الخاصة